أبرز التطورات الاقتصادية

الربع الأول 2024م

البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank

البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank

للمراسلات والاستفسارات

عنوان البريد:
البنك المركزي السعودي
ص.ب 2992، الرياض 11169
المملكة العربية السعودية

هاتف: 4633000 - 11 (966+)
البريد الإلكتروني: **info@sama.gov.sa**

ولمتابعة أحدث ما ينشره البنك المركزي السعودي من تقارير، وتعليمات المؤسسات المالية التي يشرف عليها، ومن الإحصاءات النقدية والمصرفية، وتقديرات ميزان المدفوعات الربعية وغير ذلك، يرجى زيارة موقع البنك على الإنترنت بالعنوان التالي:
http://www.sama.gov.sa

المركز الرئيس للبنك المركزي وفروعه:

المركز الرئيس: الرياض.

الفروع: مكة المكرمة، المدينة المنورة، الرياض، جدة، الدمام، الطائف، بريدة، جازان، تبوك، أبها.

المحتويات

1- أبرز المؤشرات الاقتصادية 4

2- الملخص التنفيذي 5

القسم الأول: أبرز التطورات الاقتصادية 6

1-1 تطورات الاقتصاد العالمي وآفاقه 6

2-1 التضخم 6

3-1 آفاق الاقتصاد السعودي 7

القسم الثاني: أداء الاقتصاد السعودي 8

2-1 القطاع الحقيقي والأرقام القياسية 8

2-2 القطاع العام 11

2-3 القطاع الخارجي 12

2-4 القطاع النقدي والمصرفي 13

2-5 القطاع المالي 15

2-6 أبرز التطورات في التقنية المالية للربع الأول 2024م 17

أبرز المؤشرات الاقتصادية:

2024م	نمو الناتج المحلي الإجمالي (آفاق الاقتصاد العالمي)	2025م
↑%3.2		↑%3.2

المصدر: صندوق النقد الدولي، أبريل 2024م.

2024م	نمو الناتج المحلي الإجمالي (آفاق الاقتصاد السعودي)	2025م
↑%2.6		↑%6.0

المصدر: صندوق النقد الدولي، أبريل 2024م.

النمو السنوي	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	النمو الربعي
↓%-1.7		↓%-2.6

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الربع الأول 2024م.

النمو السنوي	الأنشطة غير النفطية	النمو الربعي
↑%3.4		↓%-0.3

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الربع الأول 2024م.

النمو السنوي	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	النمو الربعي
↑%1.7		↑%0.5

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الربع الأول 2024م.

النمو السنوي	مؤشر مديري المشتريات	النمو الربعي
↓%-4.0		↓%-2.2

المصدر: بنك الرياض، الربع الأول 2024م.

النمو السنوي	مؤشر الإنتاج الصناعي	النمو الربعي
↓%-8.4		↑%2.3

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الربع الأول 2024م.

النمو السنوي (نقطة مئوية)	معدل البطالة للسعوديين	النمو الربعي (نقطة مئوية)
↓-0.3	%7.7	↓-1.0

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الربع الرابع 2023م.

النمو السنوي	المالية العامة	النمو السنوي
الإيرادات ↑%4.4		المصروفات ↑%7.7

المصدر: وزارة المالية، الربع الأول 2024م.

الدين الداخلي (النمو السنوي)	الدين العام	الدين الخارجي (النمو السنوي)
↑%7.5		↑%31.1

المصدر: وزارة المالية، الربع الأول 2024م.

النمو السنوي	عرض النقود (ن3)	النمو الربعي
↑%8.3		↑%5.2

المصدر: البنك المركزي السعودي، الربع الأول 2024م.

النمو السنوي	الودائع المصرفية	النمو الربعي
↑%8.1		↑%5.0

المصدر: البنك المركزي السعودي، الربع الأول 2024م.

النمو السنوي	الائتمان المصرفي	النمو الربعي
↑%10.7		↑%3.3

المصدر: البنك المركزي السعودي، الربع الأول 2024م.

النمو السنوي	مؤشر السوق الرئيسة (تاسي)	النمو الربعي
↑%17.1		↑%3.6

المصدر: تداول، الربع الأول 2024م.

الملخص التنفيذي

- تُشير توقعات صندوق النقد الدولي بأن الاقتصاد العالمي سينمو بنحو 3.2 في المئة خلال عام 2024م ونحو 3.2 في المئة في عام 2025م.

- يتوقع صندوق النقد الدولي بأن معدل التضخم العالمي سينخفض من 6.8 في المئة في عام 2023م إلى نسبة 5.9 في المئة و4.5 في المئة في عامي 2024م و2025م على التوالي.

- تُشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى نمو اقتصاد المملكة بنسبة 2.6 في المئة في عام 2024م ونسبة 6.0 في المئة في عام 2025م.

- سجّل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة في الربع الأول من عام 2024م إنخفاضًا بنسبة 1.7 في المئة على أساس سنوي، ويُعزى هذا الإنخفاض إلى تراجع الأنشطة النفطية بنسبة 11.2 في المئة.

- سجّل متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع الأول من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا نسبته 1.7 في المئة نتيجة ارتفاع قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 8.4 في المئة.

- سجّل الرقم القياسي العام للإنتاج الصناعي في الربع الأول من عام 2024م انخفاضًا سنويًا بنسبة 8.4 في المئة، مدفوعًا بانخفاض الأنشطة النفطية بنحو 11.8 في المئة.

- انخفضت معدلات البطالة في الربع الرابع من عام 2023م على مستوى كل من السعوديين وغير السعوديين؛ حيث بلغ معدل البطالة العام 4.4 في المئة، وبلغ معدل البطالة للسعوديين 7.7 في المئة.

- سجّل إجمالي الإيرادات الفعلية للميزانية خلال الربع الأول من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا مقداره 4.4 في المئة، كما ارتفع إجمالي المصروفات الفعلية للميزانية بنسبة 7.7 في المئة على أساس سنوي.

- سجلت قيمة الصادرات في الربع الرابع من عام 2023م انخفاضًا سنويًا بنسبة 15.0 في المئة. وفي المقابل، سجلت قيمة الواردات (سيف) ارتفاعًا سنويًا بنسبة 2.9 في المئة.

- سجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن3) خلال الربع الأول من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا بنحو 8.3 في المئة ليبلغ نحو 2,823.7 مليار ريال.

- ارتفع إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الأول من العام 2024م ارتفاعًا سنويًا بنحو 8.1 في المئة ليبلغ نحو 2,596.3 مليار ريال.

- سجّل الائتمان المصرفي المقدم للقطاعين الخاص والعام خلال الربع الأول من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا نسبته 10.7 في المئة ليبلغ 2,668.1 مليار ريال.

- سجلت القروض العقارية في نهاية الربع الأول من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا بنحو 13.4 في المئة لتبلغ 800.5 مليار ريال، وكذلك ارتفع إجمالي القروض الاستهلاكية في الربع الأول من عام 2024م على أساس سنوي بنسبة 0.7 في المئة لتبلغ نحو 450.9 مليار ريال.

- سجّل مؤشر السوق الرئيسة (تاسي) بنهاية الربع الأول من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا بنحو 17.1 في المئة ليبلغ 12,401.6 نقطة.

- سجّل إجمالي الائتمان الممنوح من شركات التمويل في الربع الرابع من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 12.3 في المئة ليصل إلى 84.7 مليار ريال.

- بلغ إجمالي عدد شركات التقنية المالية المرخص لها من قِبل البنك المركزي السعودي أربع شركات خلال الربع الأول من عام 2024م.

القسم الأول: أبرز التطورات الاقتصادية

1-1 تطورات الاقتصاد العالمي وآفاقه

تُشير توقعات صندوق النقد الدولي (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي-أبريل 2024م) بأن الاقتصاد العالمي سينمو بمقدار 3.2 في المئة خلال عام 2024م وهذه النسبة أعلى بمقدار 0.1 نقطة مئوية مقارنة بتوقعات تقرير يناير 2024م. كما سيمنو الاقتصاد العالمي بنحو 3.2 في المئة في عام 2025م، مما يوضح صلابة الاقتصاد العالمي بالرغم من الارتفاعات المتتالية في أسعار الفائدة للبنوك المركزية بهدف استعادة استقرار الأسعار. وعلى الرغم من ارتفاع التوقعات عما كانت عليه خلال أكتوبر 2023م إلا أنها ما زالت دون مستوى متوسط النمو للفترة (2000-2019م) والبالغ نحو 3.8 في المئة نتيجة تشديد السياسة النقدية (الرسم البياني رقم 1).

ومن المتوقع أن تُسجل اقتصادات الدول المتقدمة نموًا بنسبة 1.7 في المئة في عام 2024م وهي أعلى بنحو 0.2 نقطة مئوية عن توقعات شهر يناير 2024، في حين أستقر عام 2025م عند نفس التوقعات السابقة بمعدل نمو يقدر بـ 1.8 في المئة. كما ستشهد اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية نموًا قدره 4.2 في المئة لعام 2024م وهي أعلى بنحو 0.1 نقطة مئوية عن توقعات شهر يناير 2024م، كذلك استقرت توقعات عام 2025م عند نفس المعدل وقدره 4.2 في المئة. وتجدر الإشارة الى أن نمو عام 2024م سيأتي مدفوعًا بنمو اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية حيث من المتوقع أن يسجل نموًا بنسبة 2.7 في المئة (الرسم البياني رقم 2).

الرسم البياني رقم 1: توقعات النمو للاقتصاد العالمي

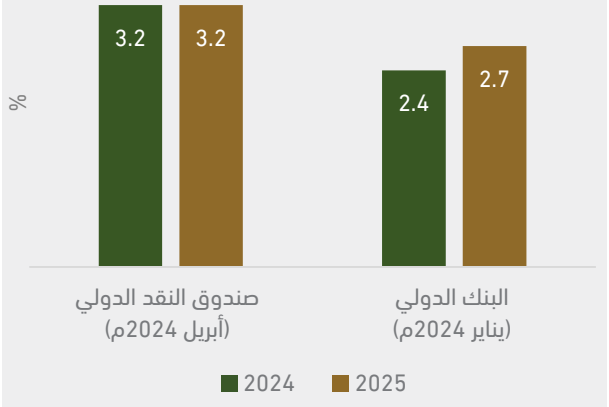

الرسم البياني رقم 2: توقعات النمو للاقتصادات

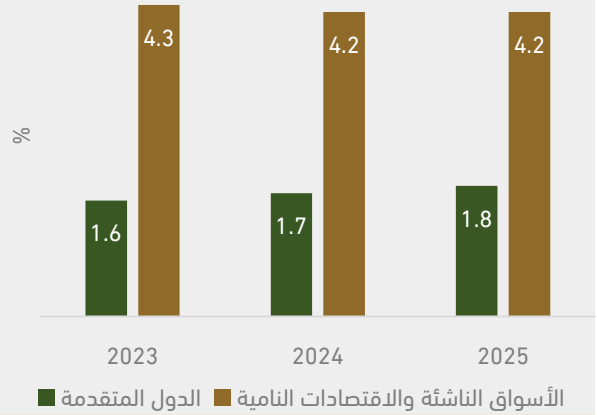

المصدر: صندوق النقد الدولي، أبريل 2024م.

2-1 التضخم

تشير توقعات صندوق النقد الدولي (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي-أبريل 2024م) إلى تباطؤ نمو معدل التضخم العالمي خلال عامي 2024م و2025م عما كان عليه في عام 2023م؛ نتيجة استمرار تشديد السياسة النقدية والتراجع في أسعار الطاقة، حيث يتوقع أن يُسجل معدل التضخم العالمي نحو 5.9 في المئة في عام 2024م ونحو 4.5 في المئة في عام 2025م بعد أن سجل 6.8 في المئة في عام 2023م (جدول رقم 1).

جدول رقم 1: توقعات معدل التضخم للاقتصادات

معدل التضخم %	2022	2023	2024*	2025*
الاقتصاد العالمي	8.7	6.8	5.9	4.5
الاقتصادات المتقدمة	7.3	4.6	2.6	2.0
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	9.8	8.3	8.3	6.2

المصدر: صندوق النقد الدولي، أبريل 2024م.
*توقعات

3-1 آفاق الاقتصاد السعودي

يتوقع صندوق النقد الدولي (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي-أبريل 2024م) أن يظل نمو القطاع غير النفطي قويًا خلال عام 2024م، حيث يُتوقع أن يسجل الاقتصاد السعودي نموًا بنحو 2.6 في المئة خلال عام 2024م. وجاءت التوقعات أقل بنحو 0.1 نقطة مئوية مقارنة بشهر يناير 2024م نتيجة للخفض الطوعي لإنتاج النفط. كما سيسجل عام 2025م نموًا بنحو 6.0 في المئة وجاءت التوقعات أعلى بنحو 0.5 نقطة مئوية مقارنة بشهر يناير 2024م. كما توقع البنك الدولي نمو الاقتصاد السعودي بنسبة 4.1 في المئة في عام 2024م وبنحو 4.2 في المئة في عام 2025م (الرسم البياني رقم 3).

الرسم البياني رقم 3: توقعات النمو للاقتصاد السعودي

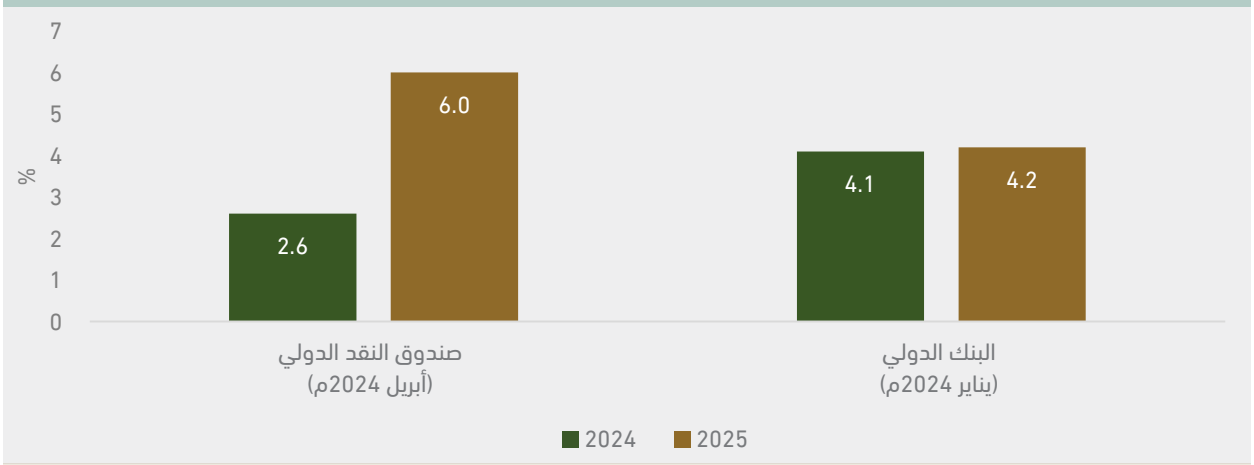

القسم الثاني: أداء الاقتصاد السعودي

2-1 القطاع الحقيقي والأرقام القياسية

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

تشير البيانات الأولية الصادرة من الهيئة العامة للإحصاء للربع الأول من عام 2024م إلى تسجيل الناتج **المحلي الإجمالي الحقيقي** انخفاضًا بنسبة 1.7 في المئة على أساس سنوي. ويُعزى هذا الانخفاض إلى تراجع الأنشطة النفطية بنسبة 11.2 في المئة في حين سجلت الأنشطة غير النفطية وأنشطة الخدمات الحكومية نموًا سنويًا بنسبة 3.4 في المئة ونسبة 2.0 في المئة على التوالي (الرسم البياني رقم 4).

وبالنظر إلى بيانات الناتج المحلي الإجمالي بحسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة للربع الأول من عام 2024م، سجلت **الأنشطة النفطية** انخفاضًا سنويًا بنسبة 11.2 في المئة وانخفاضًا ربعيًا بنسبة 0.1 في المئة، ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع متوسط إنتاج المملكة من النفط خلال الربع الأول بنحو 1.5 مليون برميل مقارنة بالربع نفسه من العام السابق وذلك نتيجةً لقرار خفض إنتاج النفط الخام المتفق عليه مع مجموعة أوبك+ في يونيو من عام 2023م. كما سجلت الأنشطة النفطية خلال عام 2023م انخفاضًا بنسبة 9.0 في المئة، مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق.

وفي جانب **تطورات النفط**، سجّل متوسط إنتاج المملكة من النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2024م انخفاضًا سنويًا بنسبة 14.1 في المئة، وارتفاعًا ربعيًا بنسبة 0.9 في المئة ليبلغ حوالي 9.0 مليون برميل يوميًا. وسجل متوسط سعر النفط العربي الخفيف خلال الربع الأول من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 1.1 في المئة وانخفاضًا ربعيًا بنسبة 4.8 في المئة ليبلغ متوسط سعر البرميل 83.3 دولارًا (الرسم البياني رقم 5).

في المقابل، استمرت **الأنشطة غير النفطية** في التوسع والنمو في الربع الأول من عام 2024م، حيث سجلت الأنشطة غير النفطية ارتفاعًا سنويًا بنسبة 3.4 في المئة، بينما سجلت انخفاضًا ربعيًا بنسبة 0.3 في المئة. كما سجلت الأنشطة غير النفطية خلال عام 2023م ارتفاعًا بنسبة 4.4 في المئة، مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق. ويُعزى هذا النمو إلى الاستمرار في تنفيذ برامج تحقيق رؤية المملكة 2030م والاستراتيجيات الخاصة بالمناطق والقطاعات والمشاريع الكبرى، بالإضافة إلى دور القطاع الخاص في المساهمة في زيادة فرص العمل.

ارتفعت كذلك الأنشطة الحكومية في الربع الأول من عام 2024م بنسبة 2.0 في المئة على أساس سنوي، بينما انخفضت بنسبة 5.6 في المئة على أساس ربعي. كما سجلت الأنشطة الحكومية خلال عام 2023م ارتفاعًا بنسبة 2.1 في المئة، مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق.

الرسم البياني رقم 4: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة (على أساس سنوي)

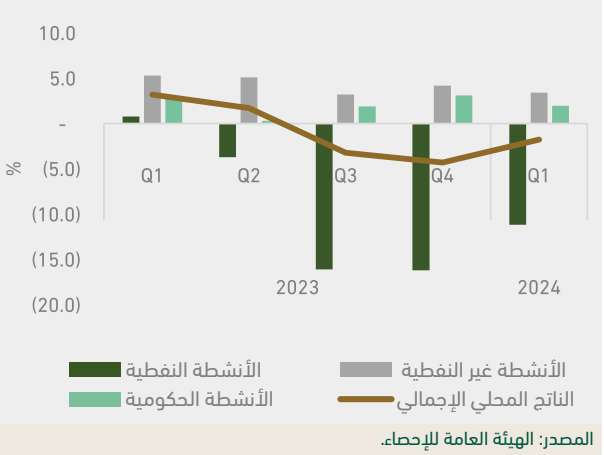

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

الرسم البياني رقم 5: إنتاج المملكة من النفط الخام وسعر النفط العربي الخفيف

المصدر: أوبك.

الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي

على مستوى الأنشطة الاقتصادية الرئيسة، سجّلت معظم الأنشطة الاقتصادية نموًا في الربع الأول من عام 2024م، باستثناء نشاط التعدين والتحجير حيث انخفض على أساس سنوي وربعي بنسبة 12.9 في المئة و1.0 في المئة على التوالي، كما انخفض نشاط الصناعات التحويلية على أساس سنوي بما يقارب 0.1 في المئة. وفي المقابل، سجل نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق أعلى نسبة ارتفاع سنوي وقدرها 5.9 في المئة وارتفاعًا ربعيًا قدره 2.5 في المئة (الرسم البياني رقم 6).

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

سجّل متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع الأول من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا نسبته 1.7 في المئة، وحقق ارتفاعًا ربعيًا نسبته 0.5 في المئة. ويعزى هذا النمو إلى الارتفاعات السنوية الآتية: قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 8.4 في المئة، وقسم المطاعم والفنادق بنسبة 2.4 في المئة، وقسم الترفيه والثقافة بنسبة 1.2 في المئة وقسم التعليم بنسبة 1.2 في المئة، وقسم الأغذية والمشروبات بنسبة 1.1 في المئة. وفي المقابل، سجل قسم الملابس والأحذية خلال الربع الأول من عام 2024م أعلى نسبة انخفاض سنوي بين الأقسام الرئيسة بنسبة 4.0 في المئة، تلاه قسم تأثيث وتجهيزات المنزل بنسبة 3.2 في المئة وقسم الاتصالات بنسبة 1.9 في المئة، وقسم النقل بنسبة 1.3 في المئة، وقسم السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 1.1 في المئة، وقسم الصحة بنسبة 0.9 في المئة، وأخيرًا قسم التبغ بنسبة 0.8 في المئة (الرسم البياني رقم 7).

الرسم البياني رقم 6: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب نوع النشاط الاقتصادي

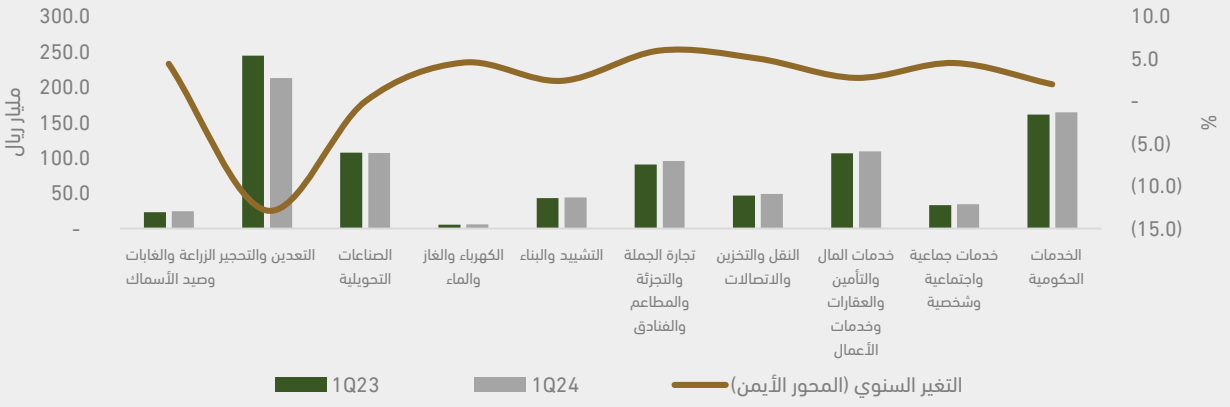

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

الرسم البياني رقم 7: معدل التغير السنوي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

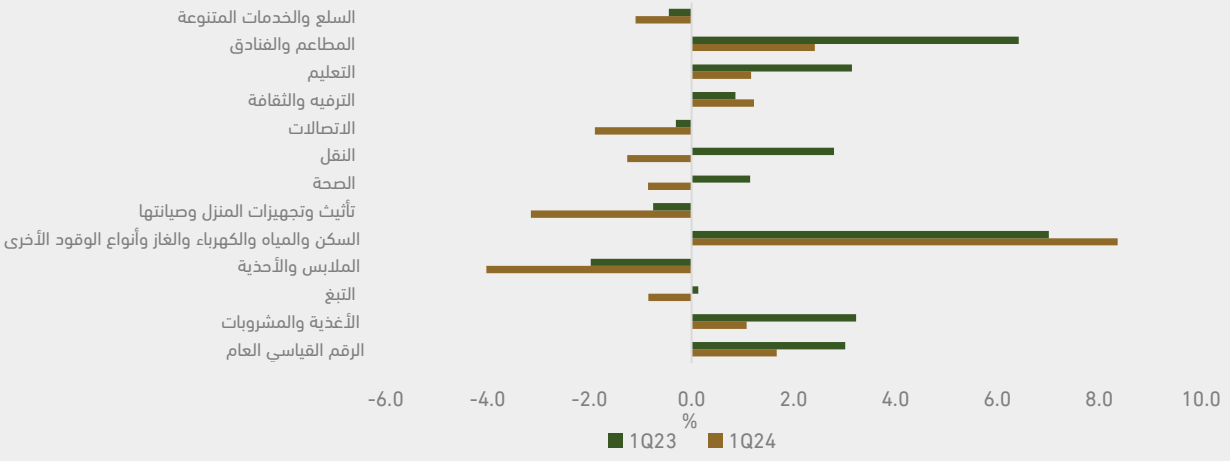

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

مؤشر الاستهلاك الخاص

تشير بيانات مؤشر الاستهلاك للقطاع الخاص والمكوّن من مبيعات نقاط البيع، والسحوبات النقدية، والتجارة الإلكترونية عبر بطاقات مدى إلى ارتفاع الاستهلاك خلال الربع الأول من عام 2024م، حيث سجّل المؤشر نموًا سنويًا نسبته 9.3 في المئة وربعيًا يقدّر بنحو 5.6 في المئة. كما سجّلت مبيعات التجارة الإلكترونية عبر بطاقات مدى ارتفاعًا على أساس سنوي بنسبة 21.6 في المئة، وسجلت مبيعات نقاط البيع ارتفاعًا سنويًا نسبته 12.6 في المئة. كما سجلت السحوبات النقدية أيضًا ارتفاعًا سنويًا نسبته 2.6 في المئة (الرسم البياني رقم 8).

وبالنظر لمبيعات نقاط البيع حسب القطاعات خلال الربع الأول من عام 2024م، يُلاحظ أن معظم القطاعات حققت نموًا في المبيعات، حيث سجل قطاع الخدمات والسلع المتنوعة، وقطاع المجوهرات، وقطاع الفنادق أعلى نسب نمو سنوي بنحو 28.7 في المئة و26.2 في المئة و17.9 في المئة على التوالي، في حين سجلت مبيعات قطاع الأجهزة الإلكترونية والكهربائية وقطاع التعليم انخفاضًا سنويًا في النمو بنسبة 4.1 في المئة و0.8 في المئة على التوالي (الرسم البياني رقم 9).

الرسم البياني رقم 8: مؤشر الاستهلاك الخاص

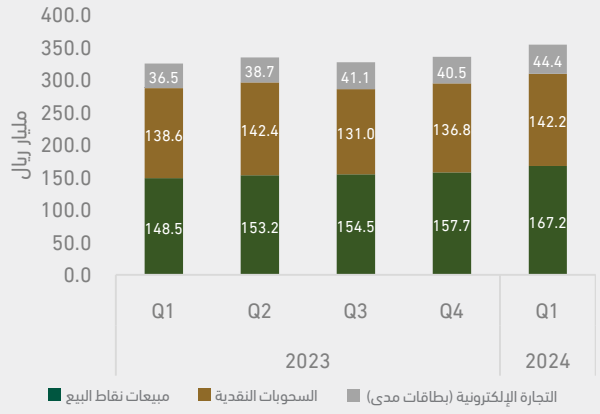

المصدر: البنك المركزي السعودي.

الرسم البياني رقم 9: مبيعات نقاط البيع حسب القطاعات

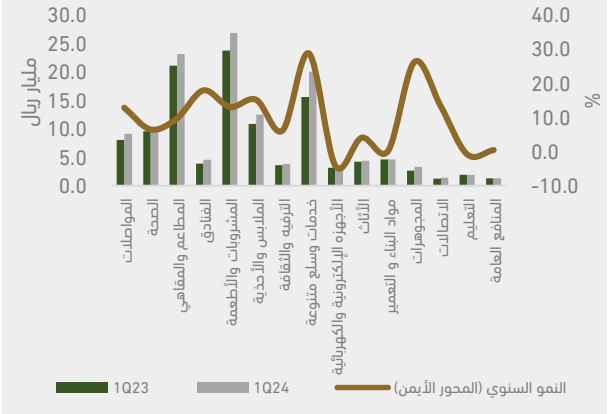

المصدر: البنك المركزي السعودي.

مؤشر مديري المشتريات

بلغ متوسط مؤشر مديري المشتريات نحو 56.5 نقطة في الربع الأول من عام 2024م، بانخفاض يقدر بنحو 2.4 نقطة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، ليسجل بذلك انخفاضًا سنويًا بنسبة 4.0 في المئة وربعيًا بنسبة 2.2 في المئة. وعلى الرغم من ذلك، فقد استمر النشاط الاقتصادي في منطقة التوسع في نهاية الربع الأول من عام 2024م، مما يشير إلى تحسن ملحوظ في ظروف التشغيل في القطاع الخاص غير النفطي (الرسم البياني رقم 10).

مؤشر الإنتاج الصناعي

سجل الرقم القياسي العام للإنتاج الصناعي في الربع الأول من عام 2024م انخفاضًا سنويًا بنسبة 8.4 في المئة، مدفوعًا بانخفاض الأنشطة النفطية بنحو 11.8 في المئة نظرًا لأهميتها النسبية، إذ تشكل 75.0 في المئة من وزن المؤشر. ويأتي انخفاض الأنشطة النفطية نتيجة لانخفاض نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي بنسبة 14.1 في المئة على أساس سنوي، حيث خفضت المملكة العربية السعودية إنتاجها النفطي ليصل إلى 9.0 مليون برميل يوميًا خلال الربع الأول من العام الحالي. ومقارنة بالربع الأول من عام 2023م فقد سجلت الأنشطة غير النفطية - التي تشكل ما نسبته 25.0 في المئة من وزن المؤشر - ارتفاعًا سنويًا بنسبة 1.3 في المئة. وبالنظر إلى الأنشطة الفرعية غير النفطية، فقد سجل نشاط إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء ارتفاعًا سنويًا بنسبة 7.3 في المئة، ونشاط إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها بنسبة 6.2 في المئة، ونشاط الصناعة التحويلية بنسبة 0.6 في المئة. من جهة أخرى، شهد مؤشر الإنتاج الصناعي ارتفاعًا ربعيًا نسبته 2.3 في المئة (الرسم البياني رقم 11).

الرسم البياني رقم 10: مؤشر مديري المشتريات

المصدر: بنك الرياض. **أعلى من 50.0 يشير إلى وجود توسع.**

الرسم البياني رقم 11: مؤشر الإنتاج الصناعي

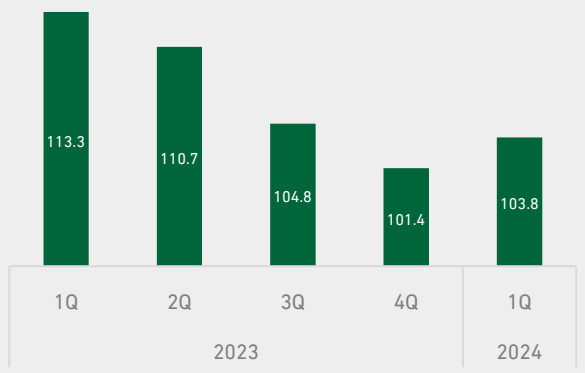

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء. **بيانات أولية.**

سوق العمل

بلغ معدل البطالة الإجمالي في الربع الرابع من عام 2023م نحو 4.4 في المئة، والذي يعد أقل بنحو 0.3 نقطة مئوية مقارنة بالربع نفسه من العام السابق. وبلغ معدل البطالة للسعوديين 7.7 في المئة، بانخفاض قدره 0.3 نقطة مئوية على أساس سنوي، حيث ظل معدل البطالة بين الذكور دون تغيير عند 4.6 في المئة، وهو في نفس المستوى الذي كان عليه من الربع الأول حتى الربع الرابع من عام 2023م، فيما ارتفع بنسبة 0.4 نقطة مئوية على أساس سنوي. وفي المقابل، انخفض معدل البطالة بين الإناث بنسبة 1.8 نقطة مئوية على أساس سنوي ليصل إلى 13.7 في المئة (الرسم البياني رقم 12).

2-2 القطاع العام

المالية العامة

سجل إجمالي الإيرادات الفعلية للميزانية خلال الربع الأول من عام 2024 م ارتفاعًا سنويًا مقداره 4.4 في المئة ليبلغ 293.4 مليار ريال، حيث بلغت الإيرادات النفطية 181.9 مليار ريال، مشكلةً ما نسبته 62.0 في المئة من إجمالي الإيرادات. من جانب آخر، بلغت الإيرادات غير النفطية 111.5 مليار ريال، إذ شكلت الضرائب على السلع والخدمات النصيب الأكبر من الإيرادات غير النفطية بما نسبته 62.7 في المئة.

الرسم البياني رقم 12: معدلات البطالة

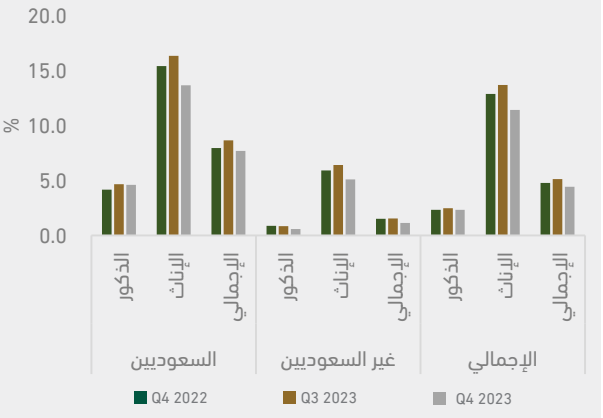

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

الرسم البياني رقم 13: إجمالي الإيرادات والمصروفات

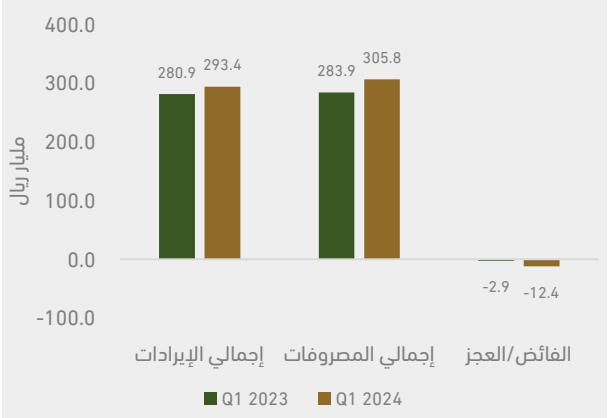

المصدر: وزارة المالية.

وارتفع إجمالي المصروفات الفعلية للميزانية خلال الربع الأول من عام 2024م بنسبة 7.7 في المئة على أساس سنوي ليبلغ 305.8 مليار ريال، إذ بلغت النفقات الجارية 271.3 مليار ريال، ممثلةً ما نسبته 88.7 في المئة من إجمالي المصروفات، وشكلت تعويضات العاملين النصيب الأكبر بنسبة 50.7 في المئة من إجمالي النفقات الجارية. وفي المقابل، بلغت النفقات الرأسمالية 34.5 مليار ريال، مشكلةً ما نسبته 11.3 في المئة من إجمالي المصروفات، وبناءً على ما سبق، سجلت الميزانية خلال الربع الأول من عام 2024م عجزًا مقداره 12.4 مليار ريال (الرسم البياني رقم 13).

الدين العام

سجل رصيد الدين العام خلال الربع الأول من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا مقداره 16.0 في المئة ليبلغ 1,115.8 مليار ريال، حيث بلغ الدين الداخلي 665.0 مليار ريال (يمثل 59.6 في المئة من إجمالي الدين العام) بارتفاع نسبته 7.5 في المئة على أساس سنوي. من جانب آخر، بلغ الدين الخارجي 450.8 مليار ريال (يمثل 40.4 في المئة من إجمالي الدين العام) بارتفاع نسبته 31.1 في المئة على أساس سنوي (الرسم البياني رقم 14).

3-2 القطاع الخارجي

التجارة الخارجية

سجلت قيمة الصادرات في الربع الرابع من عام 2023م انخفاضًا سنويًا بنسبة 15.0 في المئة لتبلغ نحو 295.9 مليار ريال، وكان ذلك نتيجة لانخفاض قيمة الصادرات النفطية بنحو 18.1 في المئة لتبلغ 226.0 مليار ريال، وانخفضت الصادرات غير النفطية بنحو 11.6 في المئة (لا تشمل إعادة التصدير) لتبلغ 53.7 مليار ريال. واستحوذت الصادرات النفطية على ما نسبته 76.4 في المئة من إجمالي الصادرات، في حين شكلت الصادرات غير النفطية (لا تشمل إعادة التصدير) ما نسبته 18.1 في المئة من إجمالي الصادرات. من جانب آخر، سجلت قيمة الواردات (سيف) في الربع الرابع من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 2.9 في المئة لتبلغ نحو 201.7 مليار ريال (الرسم البياني رقم 15).

الرسم البياني رقم 14: إجمالي الدين العام القائم

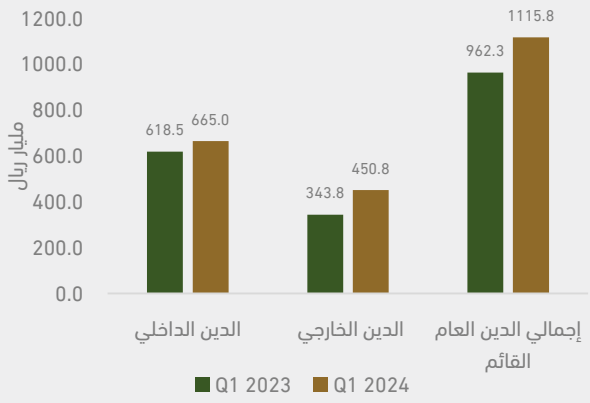

المصدر: وزارة المالية.

الرسم البياني رقم 15: التجارة الخارجية

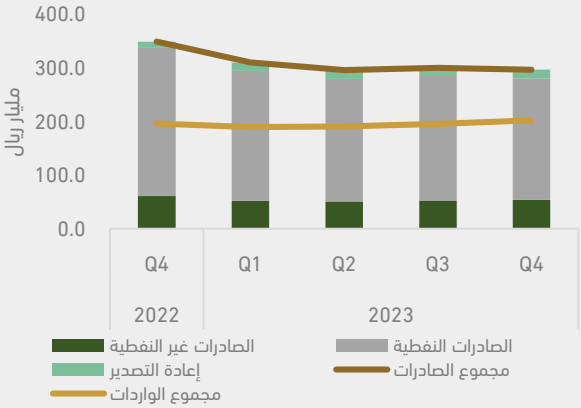

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

وبالنظر إلى بيانات التجارة الخارجية خلال عام 2023م، سجل إجمالي الصادرات انخفاضًا سنويًا بنسبة 22.2 في المئة ليبلغ 1,200.1 مليار ريال. وفي المقابل، سجلت قيمة الواردات (سيف) ارتفاعًا سنويا بنسبة 9.0 في المئة لتبلغ 776.0 مليار ريال.

ميزان المدفوعات

الحساب الجاري

تشير التقديرات الأولية إلى تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الرابع من عام 2023م مقداره 16.3 مليار ريال مقارنةً بفائض مقداره 77.0 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2022م؛ ويعود ذلك إلى تسجيل فائض في ميزان السلع والخدمات قدره 63.3 مليار ريال مقارنةً بفائض قدره 122.2 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2022م، حيث سجل ميزان السلع فائضًا قدره 111.5 مليار ريال، منخفضًا عن الفائض المسجل في الربع المقابل من عام 2022 البالغ 165.7 مليار ريال نتيجة انخفاض قيمة الصادرات السلعية بنسبة 14.3 في المئة لتبلغ 298.1 مليار ريال مقارنةً بحوالي 348.0 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2022م، وارتفاع الواردات السلعية (فوب) بنسبة 2.4 في المئة لتبلغ 186.7 مليار ريال مقارنة بنحو 182.4 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2022م. من ناحية أخرى، ارتفع عجز حساب الخدمات في الربع الرابع من عام 2023م ليصل إلى 48.1 مليار ريال مقارنة بحوالي 43.4 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

بالإضافة إلى ذلك، ارتفع عجز حساب الدخل الثانوي بنسبة 15 في المئة ليصل إلى حوالي 50.0 مليار ريال مقابل 43.5 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وفي المقابل، حقق ميزان الدخل الأولي فائضًا بلغ 2.9 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2023م مقارنة بعجز بلغ حوالي 1.8 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

الحساب الرأسمالي

سجل بند الحساب الرأسمالي خلال الربع الرابع من عام 2023م تدفقًا للخارج بقيمة 6.6 مليار ريال مقابل تدفقًا للخارج بنحو 3.7 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

الحساب المالي

سجل صافي الاستثمارات المباشرة خلال الربع الرابع من عام 2023م انخفاضًا بقيمة 7.3 مليار ريال، وذلك بسبب ارتفاع قيمة صافي حيازة الأصول المالية في الخارج بمبلغ 5.9 مليار ريال، مقابل ارتفاع أكثر في قيمة صافي تحمّل الخصوم في الداخل بحوالي 13.2 مليار ريال. وارتفع صافي استثمارات الحافظة بمبلغ 61.1 مليار ريال، مقارنة بارتفاع بحوالي 55.0 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وانخفض صافي الاستثمارات الأخرى بنحو 47.5 مليار ريال، مقارنة بارتفاع بنحو 28.9 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وسجل صافي الأصول الاحتياطية انخفاضًا بمبلغ 9.7 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2023م مقابل انخفاض بمبلغ 31.8 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، حيث انخفضت الأصول الاحتياطية الأخرى بمبلغ 11.0 مليار ريال (الناتج من انخفاض بند العملة والودائع بمبلغ 14.8 مليار ريال على الرغم من ارتفاع بند الاستثمار في الأوراق المالية بمبلغ 3.7 مليار ريال) مقابل انخفاض بمبلغ 35.9 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

4-2 القطاع النقدي والمصرفي

عرض النقود

سجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن3) خلال الربع الأول من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا وربعيًا بنحو 8.3 في المئة و5.2 في المئة على التوالي ليبلغ 2,823.7 مليار ريال.

وبتحليل مكونات عرض النقود (ن3) خلال الربع الأول من عام 2024م، يُلاحظ ارتفاع عرض النقود بتعريفه الضيق (ن1) على أساس سنوي وربعي بنسبة بلغت 4.7 في المئة و7.2 في المئة على التوالي ليبلغ نحو 1,634.6مليار ريال مشكلًا ما نسبته 57.9 في المئة من إجمالي عرض النقود (ن3). أما عرض النقود (ن2) فقد سجل ارتفاعًا سنويًا وربعيًا بنسبة بلغت 9.6 في المئة و3.8 في المئة على التوالي ليبلغ 2,477.9 مليار ريال، مشكلًا ما نسبته 87.8 في المئة من إجمالي عرض النقود (ن3) (الرسم البياني رقم 16).

القاعدة النقدية

ارتفعت القاعدة النقدية خلال الربع الأول من عام 2024م بمعدل سنوي قدره 6.4 في المئة، ومعدل ربعي قدره 6.0 في المئة لتبلغ نحو 399.5 مليار ريال. وبتحليل مكونات القاعدة النقدية خلال الربع الأول من عام 2024م، يُلاحظ أن الودائع لدى البنك المركزي حققت ارتفاعًا سنويًا وربعيًا بنحو 2.5 في المئة و3.6 في المئة على التوالي لتبلغ 147.3 مليار ريال. وكذلك حقق النقد المتداول خارج المصارف ارتفاعًا سنويًا بنحو 9.6 في المئة وارتفاعًا ربعيًا بنحو 7.4 في المئة ليبلغ حوالي 227.5 مليار ريال. أما النقد في الصندوق، فقد حقق ارتفاعًا سنويًا وربعيا بنحو 1.7 في المئة و8.0 في المئة على التوالي ليبلغ 24.7 مليار ريال (الرسم البياني رقم 17).

الرسم البياني رقم 16: عرض النقود (ن3) ومكوناته

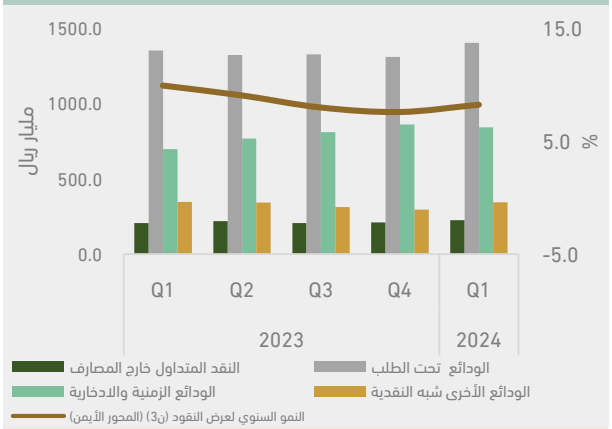

المصدر: البنك المركزي السعودي.

الرسم البياني رقم 17: القاعدة النقدية

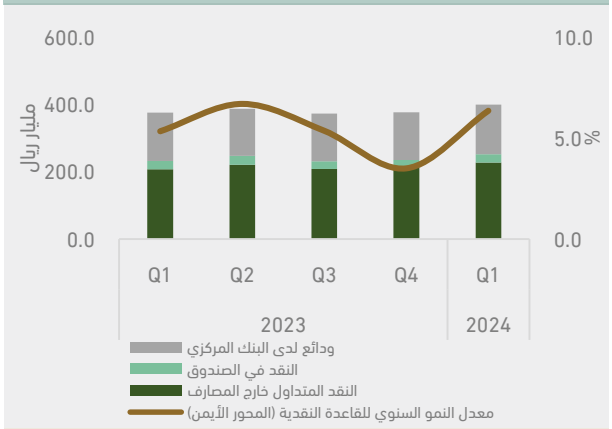

المصدر: البنك المركزي السعودي.

الودائع المصرفية

ارتفع إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الأول من العام 2024م ارتفاعًا سنويًا وربعيًا بنحو 8.1 في المئة و5.0 في المئة على التوالي، ليبلغ نحو 2,596.3 مليار ريال.

وبتحليل مكونات الودائع المصرفية خلال الربع الأول من عام 2024م، يلاحظ أن الودائع تحت الطلب حققت ارتفاعًا سنويًا وربعيًا بنحو 3.9 في المئة و7.2 في المئة على التوالي لتبلغ 1407.1 مليار ريال. وحققت الودائع الزمنية والادخارية ارتفاعًا سنويًا بنحو 20.7 في المئة بينما سجلت انخفاضًا ربعيًا بنحو 2.4 في المئة لتبلغ حوالي 843.2 مليار ريال. في المقابل، حققت الودائع الأخرى شبه النقدية انخفاضًا سنويًا بنحو 0.6 في المئة بينما حققت ارتفاعًا ربعيًا بنحو 16.4 في المئة لتبلغ 345.9 مليار ريال (الرسم البياني رقم 18).

الائتمان المصرفي

سجل الائتمان المصرفي المقدم للقطاعين الخاص والعام خلال الربع الأول من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا وربعيًا نسبته 10.7 في المئة و3.3 في المئة على التوالي ليبلغ 2,668.1 مليار ريال.

حيث ارتفع الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص على أساس سنوي وربعي بنحو 10.1 في المئة و3.0 في المئة على التوالي ليبلغ نحو 2,510.6 مليار ريال. وكذلك ارتفع الائتمان المصرفي المقدم للقطاع العام على أساس سنوي وربعي بنحو 21.2 في المئة و7.3 في المئة على التوالي ليبلغ نحو 157.5 مليار ريال (الرسم البياني رقم 19).

الرسم البياني رقم 18: الودائع المصرفية حسب النوع

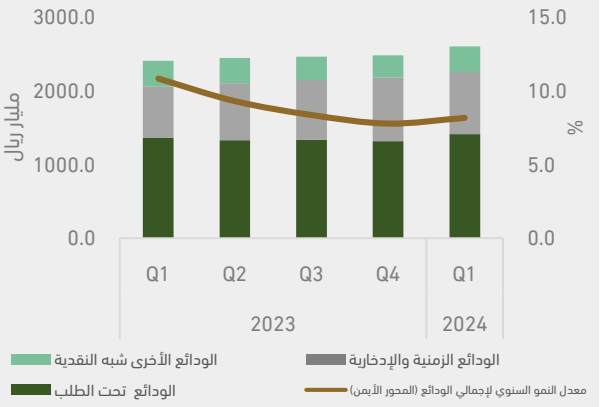

المصدر: البنك المركزي السعودي.

الرسم البياني رقم 19: الائتمان المصرفي حسب القطاع

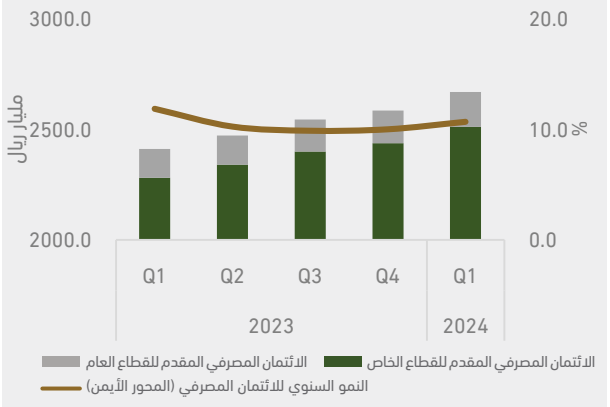

المصدر: البنك المركزي السعودي.

القروض العقارية والاستهلاكية

سجلت القروض العقارية في نهاية الربع الأول من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا وربعيًا بنحو 13.4في المئة و4.3 في المئة على التوالي لتبلغ 800.5 مليار ريال، وبذلك شكّلت ما نسبته 30.0 في المئة من إجمالي الائتمان المصرفي. وفي المقابل، ارتفع إجمالي القروض الاستهلاكية في الربع الأول من عام 2024م على أساس سنوي وربعي بنسبة 0.7 في المئة و2.1 في المئة على التوالي لتبلغ نحو 450.9 مليار ريال، وبذلك شكّلت ما نسبته 16.9 في المئة من إجمالي الائتمان المصرفي. بالإضافة لذلك، سجلت قروض البطاقات الائتمانية خلال الربع الأول من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا وربعيًا بنسبة 15.7 في المئة و0.7 في المئة على التوالي (الرسم البياني رقم 20).

5-2 القطاع المالي

السوق المالية

حقق مؤشر السوق الرئيسة (تاسي) بنهاية الربع الأول من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا نسبته 17.1في المئة ليبلغ 12,401.6 نقطة وارتفاعًا ربعيًا نسبته 3.6 في المئة. في المقابل، سجل عدد الأسهم المتداولة ارتفاعًا سنويًا نسبته 139.6 في المئة ليبلغ حوالي 24.0 مليار سهم، وسجل ارتفاعًا ربعيًا نسبته 66.0 في المئة. إلى جانب ذلك، سجلت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة ارتفاعًا سنويًا نسبته 113.5 في المئة لتبلغ حوالي 575.9 مليار ريال، وسجلت ارتفاعا ربعيًا نسبته 60.4 في المئة (الرسم البياني رقم 21).

الرسم البياني رقم 20: القروض العقارية والاستهلاكية

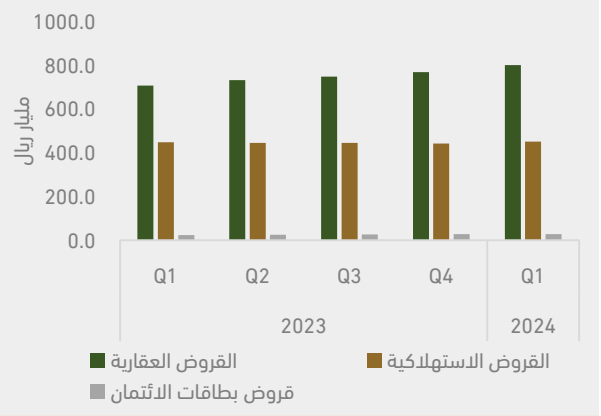

المصدر: البنك المركزي السعودي.

الرسم البياني رقم 21: مؤشر السوق الرئيسة

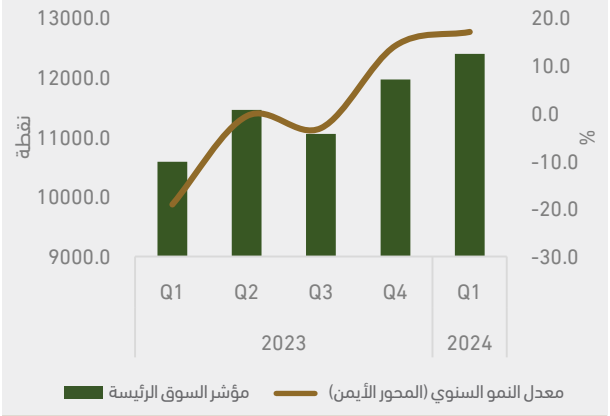

المصدر: السوق المالية السعودية (تداول)

في المقابل، سجل مؤشر سوق الصكوك والسندات في الربع الأول من عام 2024م انخفاضًا سنويًا وربعيًا بالقيمة المتداولة بنسبة 73.7 في المئة و60.6 في المئة على التوالي، إذ بلغ إجمالي قيمة التداولات 1.9 مليار ريال وأغلق المؤشر عند مستوى 891.7 نقطة.

شركات التمويل

سجّل إجمالي الائتمان الممنوح من شركات التمويل في الربع الرابع من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا وربعيًا بنسبة 12.3 في المئة و3.3 في المئة ليبلغ نحو 84.7 مليار ريال، حيث حقق التمويل الممنوح للمنشآت المتوسطة (يمثل 7.7 في المئة من إجمالي الائتمان الممنوح من شركات التمويل) أعلى ارتفاع سنوي بنسبة 23.7 في المئة، وكذلك ارتفع على أساس ربعي بنسبة 5.1 في المئة (الرسم البياني رقم 22).

المالية الإسلامية

سجل التمويل المصرفي المتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة والمقدم من المصارف والنوافذ الإسلامية نموًا سنويًا بنسبة 10.4 في المئة، ليبلغ نحو 2,181.7 مليار ريال خلال الربع الرابع من عام 2023م، وسجل إجمالي الأصول نموًا سنويًا بنسبة 9.8 في المئة، كما سجل إجمالي الودائع نموًا سنويًا بنسبة 5.3 في المئة خلال الربع الرابع من عام 2023م (الرسم البياني رقم 23).

الرسم البياني رقم 22: الائتمان الممنوح من شركات التمويل حسب القطاعات

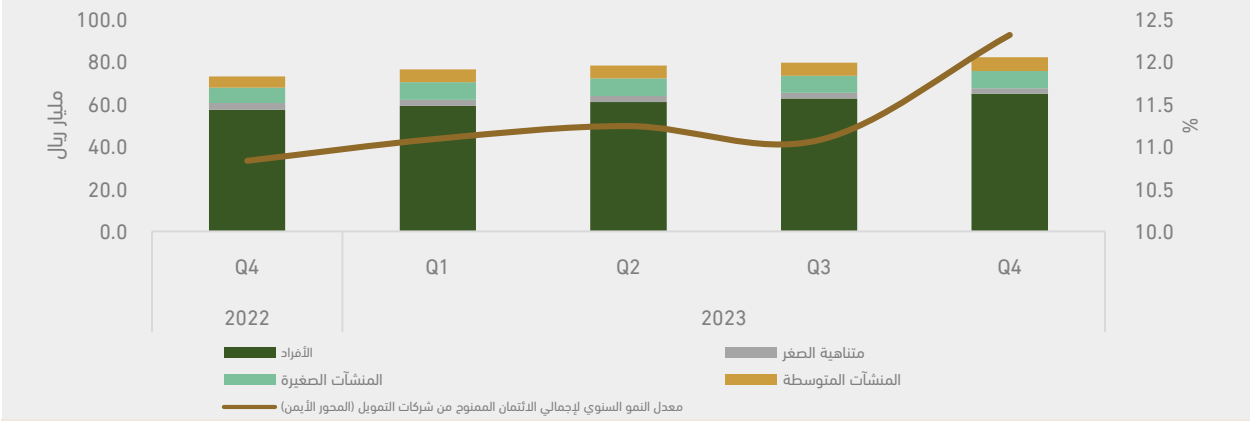

المصدر: البنك المركزي السعودي.

الرسم البياني رقم 23: قطاع المالية الإسلامية

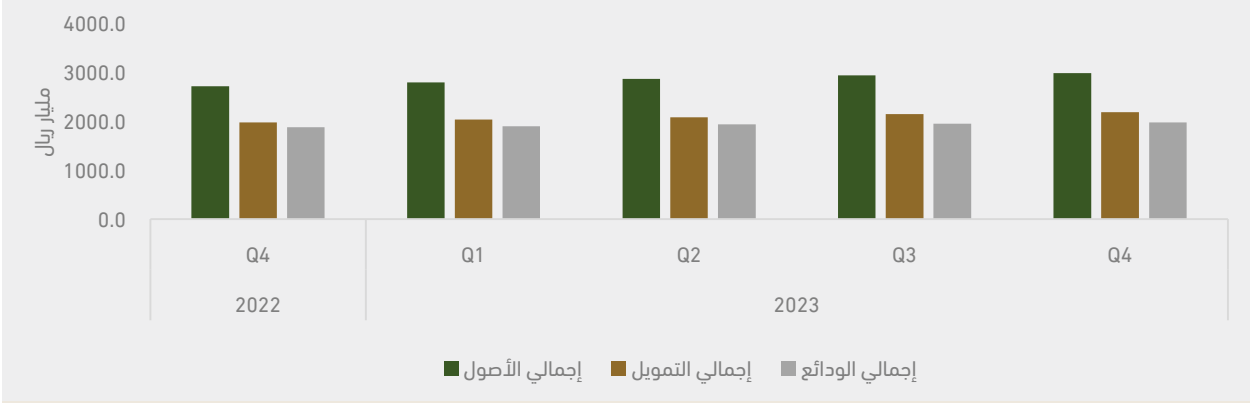

المصدر: البنك المركزي السعودي.

التقنية المصرفية

نظام سريع

انخفضت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الأول من عام 2024م على أساس سنوي بنسبة 1.7 في المئة لتبلغ 11,819.3 مليار ريال، وبلغ مجموع مدفوعات العملاء نحو 3,205.0 مليار ريال، بارتفاع نسبته 15.3 في المئة على أساس سنوي. حيث بلغ مجموع قيم المدفوعات المفردة 1،637.8 مليار ريال، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة حوالي 1,567.1 مليار ريال. وبلغ إجمالي قيمة المدفوعات ما بين المصارف 8,174.0 مليار ريال بانخفاض نسبته 7.0 في المئة على أساس سنوي.

مدى

بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الأول من عام 2024م ما يقارب 380.9 مليون عملية، بإجمالي سحوبات نقدية قدره 142.2 مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة نقاط البيع نحو 2,445.4 مليون عملية، بإجمالي مبيعات قدره 167.2 مليار ريال. وعلاوة على ذلك، بلغ إجمالي عدد أجهزة الصرف الآلي قرابة 15.8 ألف جهاز، وبلغ عدد بطاقات الصراف الآلي المصدرة من المصارف المحلية نحو 48.1 مليون بطاقة، وبلغ عدد أجهزة نقاط البيع حوالي 1.8 مليون جهاز.

المقاصة

بالنسبة إلى إحصاءات المقاصة للربع الأول من عام 2024م، بلغ عدد الشيكات المقدمة من غرف المقاصة (صادرة وواردة) حوالي 284.3 ألف شيك، بقيمة إجمالية بلغت 98.1 مليار ريال، إذ بلغ عدد شيكات الأفراد والشركات نحو 225.0 ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت 50.4 مليار ريال، في حين بلغ عدد الشيكات بين المصارف حوالي 59.26 ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت 47.7 مليار ريال.

6-2 أبرز التطورات في التقنية المالية للربع الأول 2024م

رخص البنك المركزي السعودي خلال الربع الأول من عام 2024م لأربع شركات جديدة في مجال التمويل الجماعي بالدين، وخدمات المدفوعات، وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والإيجار التمويلي، والتمويل الاستهلاكي. بالإضافة لذلك، شهد الربع الأول من عام 2024 م تطورات في تشريعات التقنية المالية، حيث صرح البنك المركزي لشركة واحدة تقدم نشاط تجميع الودائع المربوطة لأجل.

WWW.SAMA.GOV.SA